

دور المرجعية الرشيدة الرقابية في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٩م

أ.د. عماد هادي عبد علي- كلية التربية بنات/ جامعة الكوفة

أ.د. حسن كاظم أسد الخفاجي- كلية التربية الأساسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

أولت المرجعية الدينية أهمية كبرى على سلوك أبناء الأمة والتزامها بأحكام الشرع الشريف، لذلك بعثت وكلائها إلى المناطق المختلفة لتثقيف المجتمع بمفاهيم العقيدة وأحكام الشريعة من أجل تحقيق الإصلاح والهداية إلى الله في حركة المجتمع العراقي معتمدة على دور المؤسسات الدينية في المساجد والحسينيات فضلاً عن الأندية الثقافية كالجمعيات الدينية الثقافية المختلفة، فكانت المرجعية الدينية ترعى وتراقب الأنشطة السياسية في العراق لاسيما خلال المدة التي أعقبت سقوط النظام عام ٢٠٠٣م من خلال المراقبة والتوجيه ونشر الروح الوطنية الصادقة في نفوس أبناء الشعب العراقي.

مثلت التوجيهات الدينية للمرجعية عاملاً حاسماً ومهماً في توجيهات الشعب العراقي فضلاً عن توجيه مسار السياسيين والدولة في خدمة المجتمع، إذ كانت فتاوى المرجعية سنداً حقيقياً في بناء الدولة العراقية رغم ان المرجعية الدينية لم تمتلك جهازاً تنفيذياً لمحاسبة المتجاوزين، إلا أن الأمة التزمت بإرشاداتها وأوامرها بعنوان تكاليف شرعية لا يجوز العمل خلافها.

فالمرجعية الرشيدة لا تتدخل في تفاصيل العمل السياسي بل تترك المجال واسعاً للقوى السياسية للقيام بذلك، وإنما تتدخل في القضايا المصيرية التي تعجز القوى السياسية عن التعاطي معها أو تقديم حلول نهائية لها. كما وان المرجعية تؤمن بالتعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد باختلاف أطيافهم وأديانهم، بتأصيلها منهج عملي يبتعد عن الشكليات غير المنتجة لحساب المضمون الذي يُكرس ثقافة التعايش والاحترام المتبادل. فضلاً عن إنها تؤكد على احترام مؤسسات الدولة التي لا بديل عنها في قيام وطن حر ومستقل، وهذا يسري على كافة التنظيمات العسكرية والأمنية والسياسية والإدارية والاجتماعية وغيرها، كما أنها تؤمن بترك لأهل الحل والعقد في كل بلد تدبير شؤونهم،

ولا تتدخل في قضاياهم إلا إذا طُلب منها ذلك ورأت أن لتحركها ثمة مفيدة وفق الظروف والمعطيات الموجودة.

أعتمد البحث على جملة من المصادر أهمها كتاب عباس جعفر محمد الإمامي المعنون (الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث) والمطبوع في بيروت عام ٢٠١١م، والذي يعد من أهم المصادر التي تابعت دور المرجعية الرقابي في فصوله المتنوعة، كما اعتمد البحث على كتاب حامد الخفاف المعنون (النصوص الصادرة عن سماحة السيد علي السيستاني في المسألة العراقية)، وفيه إجمالاً نصوصاً صدرت عن السيد السيستاني في متابعة الأوضاع السياسية في العراق خلال تلك المدة، ومصادر أخرى لا تقل أهمية.

وكانت خطة البحث على ثلاث مباحث، فتكفل المبحث الأول على الخلفية التاريخية للدور الرقابي للمرجعية الدينية في العراق، والمبحث الثاني تولى دراسة دور المرجعية الرقابي في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٩م، والمبحث الثالث تضمن دراسة رقابة المرجعية على سياسة سلطة الاحتلال الأمريكي في العراق، ثم الخاتمة وقائمة المصادر.

المبحث الأول:

الخلفية التاريخية للدور الرقابي للمرجعية الدينية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية: تعود جذور الدور الرقابي للمرجعية الدينية إلى بدايات تأسيس الدولة العراقية، فقد كان للمرجعية دوراً كبيراً في متابعة الاحتلال البريطاني للعراق لاسيما حركة الاحتلال البريطاني لإفقاد المجتمع هويته تحت تأثير الدستور والتحديث، إذ تفاعل الدور الرقابي للمؤسسة الدينية وكان دورهم بارزاً في إدراكهم المباشر في التحفظ على تنصيب الملك فيصل ملكاً على العراق فقد أدرك البعض من المراجع أن الملك يمثل استمرار الوجود البريطاني في العراق، وكذلك حسهم المبكر في تعزيز الوحدة الوطنية في العراق عندما عززت إقامة احتفالات شيعية سنوية مشتركة لا سابق لها في البلاد، وكانت هذه الاحتفالات دينية في ظاهرها وسياسية حيث أقيمت في مساجد الشيعة والسنة^(١).

أبدت المرجعية الدينية قدرة كبيرة في متابعة أوضاع البلاد في فترة الانتداب البريطاني من تشرين الثاني سنة ١٩٢٠م، إذ بدأت حقبة جديدة في تاريخ العراق السياسي عملت فيها المرجعية على إبداء رأيها ولاسيما في تأسيس المجلس التأسيسي إذ أسهمت فتاوى المجتهدين ضد المشاركة في انتخابات المجلس، ما لم تستجب الحكومة للمطالب الآتية:
أ- إلغاء الإدارة العرفية.

ب- إطلاق الحريات لاسيما المطبوعات والاجتماعيات.

ت- سحب المستشارين البريطانيين من الأولوية والمحافظات إلى بغداد.

ث- إعادة المنفيين السياسيين.

ج- السماح بتأسيس الجمعيات السياسية^(٢).

أبدت المرجعية قدرة هائلة على رصد الأحداث السياسية في العراق، ما اضطر السلطات إلى إبعاد المراجع المجتهدين إلى إيران عام ١٩٢٣م، فقد قامت الحكومة العراقية بتفسير عدد من المراجع والعلماء بسبب موقفهم من القضايا السياسية في العراق كالاتخابات والاتفاقية البريطانية العراقية وغيرها من القضايا الأخرى، فقد قام بعملية التفسير وزير الداخلية عبد المحسن السعدون وقد شملت التفسيرات عددا من المراجع والعلماء، منهم السيد الأصفهاني والشيخ النائيني والشيخ الخالصي بحجة تدخلهم في السياسة العراقية^(٣) إلا إن السلطات تراجعت عن قرارها وإعادتهم إلى البلاد شرط أن يتعهدوا بعدم التدخل في السياسة^(٤)، ويبدو أن المرجعية توجت متابعتها ومراقبتها للأحداث السياسية في البلاد بإصدار قرارات وفتاوى دقيقة عبرت عن رؤيتها في خدمة البلاد بأفضل واسلم الطرق^(٥).

تابعت المرجعية رصدتها للأمور السياسية الخارجية بنفس القدر في متابعتها للقضايا الداخلية إذ كان لها دور كبير في المشاركة مع الجماهير في التصدي والتحمل لأنماط المشكلات والمحن التي طالت الأمة جميعا والمجتمع الشيعي خصوصا مع استمرار موجات الاستعمار واحتلال العالم العربي والإسلامي وما تعرض له المسلمون من القتل والإساءة والاستباحة والتهجير والنهب الممنهج على أيدي جيوش الأوربيين

المغتصبة، وكانت المواقف المشرفة للحوزات العلمية والمراجع الكرم من القضية الفلسطينية والفتوى المبكرة بضرورة الدفاع عن فلسطين وأهلها منذ عام ١٩٣٢م^(٦) وحتى اليوم الحاضر مثل التصدي الكبير للمرجعية في المجال الفكري والثقافي الأنموذج الثقافي الإسلامي، إذ كان العبي الأكبر في ذلك يقع عليها بسبب وظيفتها العلمية والفكرية والثقافية التي حتمت عليها الصمود في وجه موجات التغريب التلقائية والمخطط لها معا^(٧).

ويمكن بيان استراتيجيات الحوزة في التصدي للتحديات الفكرية والثقافية التي فرضها الاتصال بالغرب في ثلاث من السلوكيات الآتية:

١- التواجد في الساحة ومراقبة كل التطورات على الصعيد الثقافي والاجتماعي والسياسي لاسيما ما يتعلق منها بالنماذج الثقافية والفكرية الغربية ونقدها ومراقبتها بشكل علمي ودقيق.

٢- بناء الثقة بين المرجعية والناس في كافة المستويات في خلق جو من الإيمان بالمرجعية ودورها والثقة بقراراتها رغم الهجوم الشرس عليها من مختلف الأصعدة لاسيما الهجمات التي تعرضت لها من خارج البلاد بحجة التحديث والتطور والتمدن.

٣- استثمار المسؤولية الأخلاقية والشرعية والوطنية في الحفاظ على الأمة والمجتمع والوطن وقد مثلت هذه الاستراتيجيات وأسست لدور العلماء الكبير في المراحل الحساسة من تاريخ البلاد ومن التصدي بنجاح للتحديات الخارجية والداخلية^(٨).

اتجهت المرجعية إلى مراجعة قواعدها الفكرية والعلمية لتثبت أركان ودعائم الفكر الشيعي وهي دلالة واضحة على دقة عمل المرجعية الدينية في هذا الاتجاه لتصبح أكثر مقبولة وأكثر دقة لكافة العراقيين وفي الوقت نفسه عملت المرجعية على زيادة دورها الرقابي لأحداث العراق من خلال مكافحة ومتابعة انتشار الفكر الشيعي في العراق وذلك من خلال إصدار الفتاوى الخاصة بمكافحة ذلك الفكر الذي انتشر في البلاد بشكل متسارع وأثر على القاعدة الدينية في البلاد ما استدعى موقفا حازما في المرجعية بخصوص ذلك، ويمكن القول أن المرجعية الدينية ضاعفت من جهودها الرقابية خلال

المدة من عام ١٩٦٨م حتى عام ٢٠٠٣م، خلال عهد سماحة السيد أبو القاسم الخوئي^(٩)، والسيد السيستاني وذلك في العام ١٩٧٠م بسبب اكتفاء الدستور المؤقت الجديد بالنص على (الإسلام دين الدولة)، في حين كان في نسخة عام ١٩٦٨م المتضمنة لإشارات عديدة للإسلام^(١٠).

سعت المرجعية الدينية خلال المدة السابقة رفع عدم قدرتها على إصدار الفتاوى الواضحة الخاصة بالشأن السياسي إلى زيادة ارتباطها بقاعدتها الشعبية ورغم صعوبة ذلك إلا أنه قامت بتزويد الطلبة في مختلف مناطق العراق بفتاوى عديدة فيما يخص أحوالهم الدينية والاجتماعية مما عزز قدرتهم على مواجهة التحديات الوجودية في تلك المدة ويمكن القول أن المرجعية الدينية خلال القرن العشرين واجهت صعوبات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع أهمها:

١- قدرة المرجعية على متابعة الأفكار الشاذة الدخيلة ورصدها وإصدار الفتاوى الخاصة ومتابعتها.

٢- رصد المرجعية بشكل دقيق للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد وإصدار الفتاوى لمعالجتها في مختلف مراحل تاريخ البلاد.

٣- كانت هناك ضغوطات على المرجعيات الدينية كبيرة في ممارسة دورها في البلاد متعرضة لأشكال مختلفة من الضغوطات كالتهمجير القسري عام ١٩٢٣م، ومتابعة السلطات المختلفة لأدوارهم الدينية، وكذلك ممارسة القتل ضدهم في ظل أشكال مختلفة من الأنظمة بأيدولوجياتهم المتنوعة^(١١).

المبحث الثاني:

دور المرجعية الرقابية في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٩م.

أدت المرجعية دورا كبيرا في مراقبة الأوضاع السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م وكانت هذه الرقابة رقابة معنوية وإرشادية التزم بها الشارع العراقي في أحيان كثيرة فكانت مراقبة المرجعية نافذة في أحيان كثيرة على الشعب والحكومة.

أولاً: الفتنة الطائفية:

سعت المرجعية الرشيدة في النجف الأشرف بكل ما أوتيت من قوة وهيبة في نفوس الناس بالوقوف أمام الفتنة الطائفية والحرب الأهلية العامة في عام ٢٠٠٦م بعد حادثة تفجير مرقد الأمامين العسكريين في سامراء في ٢٢ شباط ٢٠٠٦م ولأجل ذلك عملت المرجعية على :

أ- إصدار بيان أدان فيه الجريمة النكراء معبرا أن الهدف الذي أراده التكفيريين من خلال التفجير هو إيقاع الفتنة بين أبناء الشعب العراقي لتتاح الفرصة الوصول إلى أهدافهم^(١٢).

ب- دعا مكتب المرجعية الدينية المؤمنين إلى أن يعبروا عن احتجاجاتهم وإدانتهم لانتهاك الحرمات واستباحة المقدسات وذلك من خلال الأساليب، ودعا بيان المرجعية إلى توخي عدم الانجرار إلى الفتنة الطائفية^(١٣).

وقعت في تموز ٢٠٠٦م الفتنة والقتال الداخلي في العاصمة بغداد، كما وقعت عمليات التهجير القسري للسكان من بيوتهم لأسباب طائفية ولأجل إيقاف نار الفتنة العمياء أصدرت المرجعية الدينية رسالة خاصة بعنوان (رسالة إلى الشعب العراقي حول الفتنة الطائفية)، ودعا فيها الشعب إلى الاعتصام بالوحدة وعدم التفرقة معبرا عن عميق حزنه وألما يعتصر قلبها محذرا الشعب العراقي من شرك الفتنة الطائفية قائلاً: ((لقد كنت ومنذ الأيام الأولى للاحتلال حريصا على أن لا يتجاوز العراقيون هذه الحقة العvisية من تاريخهم دون الوقوع في شرك الفتنة الطائفية والعرقية مدركا عظم الخطر الذي يهدد وحدة هذا الشعب وتماسك نسيجه الوطني في هذه المرحلة))^(١٤).

ناشدة المرجعية أصحاب الرأي وقادة الشعب من كل الطبقات مراقبة الأوضاع التي خلفتها الاحتلال الأمريكي وبذل الجهود لإيقاف مسلسل العنف الذي ضرب البلاد قائلاً: ((أناشد كل المخلصين والحريصين على وحدة هذا البلد ومستقبل أبنائه... بان يبذلوا قصارى جهودهم في سبيل وقف هذا المسلسل الدامي))^(١٥)، وان المرجعية في مراقبتها هذه تنظر بعين المسؤولية إلى استمرار العنف بين مكونات المجتمع هي من أهم

الأسباب المؤثرة لإدامة الاحتلال للبلاد، ويؤثر على استقرار الأوضاع ويؤخر النمو في مجالات الحياة المختلفة.

راقبت المرجعية الدينية الهجمة الإعلامية التي تعرض لها المكون الشيعي من الشعب العراقي من خلال الهجمات الإعلامية التي شنتها وسائل إعلامية معينة متهمه إياهم بان ولائهم ليس لأوطانهم وردا على ذلك في ٢٠٠٦/٤/٩ في رسالة محدودة معتبرا أن هذه الأجهزة الإعلامية متجاهلة بحقائق التاريخ وذكرهم بجهاد الشيعة في العراق والدول الأخرى ضد الاحتلال والاستبداد ودفاعهم عن أوطانهم^(١٦).

وقد اعتبرت المرجعية هذه التصريحات خطرا بالغا في تأجيج الصراع الطائفي والعربي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي وان هؤلاء السياسيين ووسائل إعلامهم يساعدون في زعزعة استقرار العراق وتفتيت وحدته الوطنية.

تميزت الرؤية الوطنية للمرجعية الرشيدة بقابلية وقدرة على مراقبة ومتابعة الأوضاع في العراق بشكل بالغ الدقة ومتابعة ومعالجة الأوضاع الخاطئة فيه في سبيل المحافظة على النسيج الوطني العراقي بشكل دقيق وحكيم.

ثانيا: الثقافة العراقية

راقبت المرجعية الدينية الهجمات الثقافية التي تتعرض لها ثقافة الشعب العراقي إلى جانب الهجمات السياسية، فأظهرت المرجعية هاجسا كبيرا في جوانب لها على سؤال مجلة بولندا الأسبوعي والتي تسالت : ما هو الخطر الكبر الآن على بلادكم؟ فأجاب السيد السيستاني قائلا: ((خطرا محو الثقافة الدينية والوطنية))، وبالتالي يتضح وبدقة مراقبة ومتابعة المرجعية للأوضاع ليس السياسية فحسب بل الثقافية ومدى تاثر المجتمع بالأفكار الواردة مع الاحتلال وما نشره الارهابيون من ثقافة تكفيرية وارهابية بواسطة الاعلام المنفتح بلا حدود شرعية وقانونية، فأظهرت المرجعية تخوفها على مستقبل ثقافة الشعب الدينية والوطنية من ناحية وقد عكس جواب المرجعية شدة انتباهها واهتمامها بهذه الأمور واعتبرها الأساس لبناء مجتمع قوي وسالم من آفات الأفكار الوافدة المؤثرة سلبا في طبيعة الشعب العراقي^(١٧).

عملت المرجعية الدينية على تعزيز رؤيتها الرقابية على تقديم نصائحها وإرشاداتها في توجيه العملية السياسية بعد سقوط النظام في بغداد في نيسان ٢٠٠٣م نحو تحقيق المصالح العراقية العامة، فقد كان السياسيون العراقيون بكل توجهاتهم السياسية يستأنسون بآرائها بصورة عامة مع عدم الإلزام لهم بآرائهم ومع عدم قدرتهم أو رغبتهم في الالتزام بآرائها في معظم الأحيان، وقد حرصت المرجعية أن لا تمارس دورا في السلطة والحكم مما عزز قدرة المرجعية الرشيدة على عراقية العلاقة بين الشعب والحكومة إذ أكدت بمسؤولية كبيرة على تأسيس الدولة العراقية ابتداء من كتابة الدستور الذي عدته العمود الفقري للدولة والحكومة وحرصت المرجعية على أن يكون الانتخابات هي الطريقة السليمة لإشراك الشعب في تحديد مصير البلاد وإخراجه من أزمات السياسة المتكررة، مدركا إدراكا كاملا من منع أية جماعة من أن تسلط على مقدرات البلاد لأي سبب من الأسباب وليتمكن الشعب من حكم نفسه وبإرادته بعيدا عن الانقلابات العسكرية والضغط الخارجية فضلا عن حرصه على مراقبة الدوائر السياسية المحلية والإقليمية والدولية.

المبحث الثالث:

رقابة المرجعية على سياسة سلطة الاحتلال الأمريكي في العراق. أثبتت المرجعية قدرتها على مراقبة ما تقدم به سلطات الاحتلال من ممارسات مادية أو قانونية وتعاملت معها على أساس المصالح العامة للشعب قدر الإمكان فضلا عن قرار مبدأي يتمثل بعدم التعامل واستقبال المسؤولين في سلطات الاحتلال والتواصل معهم أو اللقاء بهم كموقف مبدأي ثابت رغم محاولات الممثلين التواصل معهم وإقحامه في العملية السياسية في البلاد^(١٨).

تعارض موقف المرجعية في الكثير من المواقف مع سلطات الاحتلال، إذا فشلت المرجعية الكثير من الخطوات الأمريكية والسياسيات التي كان مقررا إجرائها بخصوص جعل العراق دولة تابعة في فلك الأمريكي، ومع ذلك استمرت المرجعية في مراقبة الاحتلال الأمريكي في العراق، فقد أدانت المرجعية مثلا سياسة القمع والقوة التي استخدمتها

قوات الاحتلال عام ٢٠٠٤م في أحداث مدينة النجف فأدانت الممارسات والأساليب داعية جميع الفرقاء إلى معالجة الأمور بحكمة وعبر الطرق السلمية لمنع إراقة الدماء بما نصه: ((إننا نشجب أساليب قوات الاحتلال في التعامل مع الحوادث الواقعة كما ندين التعدي على الممتلكات العامة والخاصة وكل ما يؤدي إلى الإخلال بالنظام ويمنع المسؤولين العراقيين من أداء واجبهم في خدمة الشعب وندعو إلى معالجة الأمور بالحكمة وعبر الطرق السلمية والامتناع عن أي خطوة تصعيدية تؤدي إلى المزيد من الفوضى وإراقة الدماء وعلى القوى السياسية والاجتماعية أن تساهم بصورة فعالة في وضع حد لهذه الماسي))^(١٩).

ساهمت المرجعية وبشكل واضح في مراقبة القوانين التي صدرت خلال مدة الاحتلال الأمريكي لاسيما بعد عام ٢٠٠٣م، وتأكيدا لمراقبة المرجعية للجوانب الإدارية التي صدرت من قبل قوات الاحتلال هو اعتراضه على اتفاقية ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣م والتي تم الاتفاق فيها بين سلطة الاحتلال المتمثلة بالسفير بول بريمر^(٢٠) ومجلس الحكم العراقي على جدول زمني لنقل السلطات ومضت على صياغة دستور وتشكيل حكومة مؤقتة قبل حزيران ٢٠٠٤م وتنظيم انتخابات قبل نهاية ٢٠٠٥م، وقد تحفظت المرجعية وبوحي من مراقبتها الشديدة للأوضاع في العراق وتحركات القوات المحتلة، وكانت تحفظات المرجعية كالآتي:

١- أنها تبنتي على إعداد قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية من قبل مجلس الحكم بالاتفاق مع سلطة الاحتلال وهذا لا يضيف عليه الشرعية بل لابد لهذا الغرض من عرضه على الشعب العراقي لإقراره.

٢- أن الآلية الواردة فيها الانتخابات أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لا تضمن تشكيل مجلس يمثل الشعب العراقي تمثيلا حقيقيا فلا بد من وضع آلية منبثقة من إرادة العراقيين وتمثلهم بصورة عادلة ولعل بالإمكان إجراء الانتخابات اعتمادا على البطاقة التموينية^(٢١).

٣- التأكيد على عدم شرعية قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في العراق الذي سنه الاحتلال الأمريكي كدستور مؤقت.

٤- الرجوع إلى أهل الاختصاص من العراقيين والاستفادة في هذا المحال للوصول إلى نتيجة مشتركة حولها.

٥- اقترحت المرجعية استدعاء فريق دولي للتدقيق في هذا الشأن للاستعانة بآرائهم. ويمكن الإشارة إلى أهمية مراقبة المرجعية لقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية نظرا لأهمية هذا الأمر في حيه وفي المستقبل السياسي للعراق وصولا إلى حقيقة الموقف، ويلاحظ قدرة المرجعية على مراقبة الأوضاع نظرا لأهميته القصوى بتجديد المستقبل العراق دستوريا وسياسيا، وقد بينت المرجعية رأيها بوضوح بتاريخ ٨ آذار ٢٠٠٤م حول القانون المذكور المكتوب أمريكيا في نص جاء به: ((لقد سبق لسماحة السيد ان أوضح تحفظه على اتفاقية ١٥ تشرين الثاني أن أي قانون بعد الفترة الانتقالية لن يكسب الشرعية إلا بعد المصادقة عليه في الجمعية الوطنية المنتخبة ويضاف ذلك إن هذا القانون يضع العوائق أمام الوصول إلى دستور دائم للبلد يحفظ وحدته وحقوق أبنائه من جميع الأعراق والطوائف)) (٢٣).

ويمكن القول أن مراقبة المرجعية لسياسات الاحتلال ومواقفه كانت صمام أمان لمصالح الشعب العراقي والمرشد الناصح للسياسة العراقيين بان يضعوا المصالح العامة للشعب والوطن نصب أعينهم في اتخاذ القرارات المصيرية، برغم ان من بين السياسيين لم يعط الاهتمام اللازم لمواقف المرجعية الوطنية ومراقبتها للأوضاع لحساب مصالحهم الخاصة (٢٣).

تابعت المرجعية دورها الرقابي للأحداث في العراق بعد ان استشعرت خطر هجوم داعش في العراق ووصله إلى مشارف بغداد فأصدرت بتاريخ ١٤/٦/٢٠١٦م قرار الجهاد الكفائي والذي أسهم في دفع خطر العدو وحماية الأنفس والأموال والأعراض والمقدسات بالتصدي الفعلي من قبل المجاهدين المتطوعين للقتال لرد وضرب العصابات

الداعشية الإجرامية وإلحاق الهزيمة لها، وتحرير المدن التي سيطرت عليها فتجلت الحكمة واقعا وثمارا، ويمكن تحديد أهمية الرقابة ودورها في هذا القرار.

١- متابعة المرجعية الدقيقة أدت إلى إصدار هذا القرار المناسب والذي احتاجه البلد حماية لكل العراقيين بكل فئاتهم وأطيافهم.

٢- في الجانب الاجتماعي للفتوى، إذ قدمت الفتوى حصانة اجتماعية أسهمت بقدر كبير في حفظ السلم الأهلي ووحدة المجتمع، رغم اختلاف مكوناته دينيا ومذهبيا، و بالتالي فإن الفتوى أفشلت مخططا يقسم البلاد على أساس طائفي وقومي.

٣- للفتوى بعدا عقائديا وأخلاقيا وقيميا ووطنيا من قبل المجاهدين الأبطال، إذ رسخ روح الدفاع والمقاومة والرفض للعدو المنحرف عقائديا وسلوكيا وأخلاقيا^(٢٤).

عدت الرقابة من أهم سمات وخصائص المرجعية الرشيدة في النجف الأشرف، وقد تعززت الرقابة للقيام بالدور الوطني الضروري تعززي باستقلالية الرؤية والقرار من هذه المؤسسة عبر تاريخها الطويل والممتد منذ عصر الغيبة حتى الوقت الحاضر، إذ كان الاستقلال الاستراتيجي أكبر الأثر في فاعلية العلماء المجادين وأثرهم المادي، والمعنوي على المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية في العال الإسلامي، وإن استقراء تاريخ المرجعيات الدينية والعلماء في مجال تحقيق الانجازات والتصدي للتحديات يقدم شاهدا حاسما على ذلك^(٢٥).

استند تأسيس الحشد الشعبي ومنح المشروعية له على جميع المستويات بعد صدور الفتوى المرجع السيستاني بالجهاد الكفائي ضد الأعداء العراق من الطائفيين الذين يمثلون تهديدا وجودي للإسلام والمسلمين وغيرهم من سكان العراق من المسيحيين والأيزيديين والصابئة ومن هنا كان لابد من ابراز دور حوزة النجف والعلماء في هذا المجال من حركة الأمة نحو التغيير والبناء الحضاري والثقافي في المجتمع والجمع بين الأصالة والمعاصرة، إذ اعتمدت فتوى المرجعية على مراقبة دقيقة للأوضاع وإحساس عال بعظم المسؤولية التي تتحملها في مختلف المجالات الحيوية الثقافية والسياسية والمنية والاجتماعية^(٢٦).

ويمكن بيان استراتيجيات الحوزة في التصدي للتحديات السياسية والثقافية التي فرضها الاحتلال الأمريكي في سلوكيات اتبعتها سلطات الاحتلال وهي:

- ١- إذلال أهل البلاد وتسخيرهم في خدمة المصالح الأمريكية.
 - ٢- مواجهة واستبعاد الإسلام الأصيل من خلال استبعاد دور العلماء والعاملين في المخلفين بشكل مؤثر للتخلص من الإسلام الأصيل ودوره الحضاري والثقافي^(٢٧).
- عززت المرجعية إحساسها ورقابتها لهذه السلوكيات التي اتبعتها سلطات الاحتلال من خلال تواجدها الجهادي في الساحة المعرفية وبيان موقفها الشرعي للأصيل للإسلام في مقابل السياسات الثقافية والفكرية التي اتبعتها سلطات الاحتلال من خلال التوضيح والتسليط للرؤى الأمريكي ومتابعتها^(٢٨).

عملت المرجعية الدينية على بناء الثقة بينها وبين أبناء الشعب وعلى كافة المستويات، إذ كانت واحدة من خطط الأمريكان التخلص من دور العلماء وأثرهم الفكري والاجتماعي والسياسي والتي تتمثل في إلغاء أو تحجيم دور رجال الدين وقتل الثقة فيما بينهم وبين الشعب عبر القنوات الفضائية ونشر الدعايات كواحدة من الاستراتيجيات الأمريكية في البلاد ومن ثم إيجاد الشك في مجمل الفضاء الإسلامي كمجتمع أو قادة، إذ سعى الأمريكان إلى زراعة عدم الثقة في صفوف الجميع فكان دور المرجعية من أهم الأدوار من العلماء الواعين وعلى امتداد الخط الجهادي والذي تمثل في بناء جسور الثقة بين المرجعية والمجتمع عن طريق الابتعاد عن الأهداف النفعية للسياسيين في السلطات التنفيذية والتشريعية وما صاحبها في دسائس ومؤامرات وصفقات مشبوهة، أو الدخول في المصالح الاقتصادية والتجارية القائمة على المنافسة التي لا تناسب مع قدسية العلم والعلماء^(٢٩).

مثل بناء عنصر الثقة الذي سعت إليه المرجعية الرشيدة في مدة الاحتلال الأمريكي عنصراً أساسياً كان يجري من خلال:

- ١- الالتزام الصادق والحقيقي والواعي بالشرع والأحكام الإسلامية والأعراف الاجتماعية.

٢- الالتزام بالعدالة الاجتماعية كجزء أساسي من فكر العلماء.

٣- الالتزام على حب الله تعالى ليس حبا دنيويا^(٣٠).

شكلت المسؤولية الدينية والشرعية والأخلاقية والوطنية في الحفاظ على الأمة والمجتمع والوطن وعلى بناء الدولة ومؤسساتها إحدى نتائج متابعة المرجعية الدينية ومراقبتها، لذا سعت المرجعية إلى الحفاظ على ارواح ودماء الناس وأعراضهم وأموالهم، ومواجهة المستبدين والمفسدين وهو مقتضى الإيمان السليم الراسخ اذ سعت المرجعية على محاولة:

١- إنهاء الطائفية في الفكر والعقول والسلوك والتعامل والتي رسخها المحتل الأمريكي والتي لم يعرضها العراق بهذه الصيغة من قبل في تاريخه وقد وصفهم السيد السيستاني(بأنهم أنفسنا)، وليس إخوتنا.

٢- وقد حذرت المرجعية من الانجرار في الفتنة الطائفية وذلك لما فيها من الخدمة المجانية للمحتل الأجنبي والذي هدف إلى تأجيج الصراعات وخلق الأوراق وتضييع الحق. الخاتمة:

١- امتلكت المرجعية رصيدا كبيرا من المعرفة والالتزام بمبادئ الإسلام في معرفة وتابعة أوضاع المجتمع العراقي في مختلف مراحل تاريخه في العهد الملكي والجمهوري والحقة المتأخرة التي سبقت الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إذ كانت حريصة على متابعة التطورات السياسية في البلاد في العهود الملكية والجمهورية وبعد احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية فكانت مجسدا نابضا في متابعة حركات المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

٢- حرصت المرجعية بعد متابعة والمراقبة للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية على إصدار فتاوى دقيقة امتازت بجرصها على النسيج الوطني والاجتماعي بين مكونات البلاد ومراعاة مصالح العراقيين جميعا بمختلف طوائفهم ومكوناتهم القومية والدينية والعرفية فكانت صماما وميزانا يضبط حركة المجتمع.

٣- تتمثل أهمية رقابة المرجعية في معرفة مدى التزام الأطراف بتوجيهاتها وآرائها وتأثير ذلك الالتزام في حياة الشعب بشكل عام، إذ عملن الطبقة السياسية بمختلف أطرافها على إهمال نصائح المرجعية وعدم الالتزام بها ما سبب مشكلات معقدة عانى منها الشعب العراقي سياسيا وثقافيا واجتماعيا.

٤- سعت المرجعية إلى تحقيق آثار المراقبة إلى تحقيق العدالة في حياة الأمة أفرادا وجماعات بدأ من الرقابة على دوائرها الخاصة ثم المجتمع والسلطة، من خلال تحذير بالوقوع لما لا يحمد عقباه لأنها وظفت كل طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق مصالح الملة في دينها ودنياها.

الملخص:

مثلت التوجيهات الدينية للمرجعية عاملا حاسما ومهما في توجيهات الشعب العراقي فضلا عن توجيه مسار السياسيين والدولة في خدمة المجتمع، إذ كانت فتاوى المرجعية سندا حقيقيا في بناء الدولة العراقية رغم أن المرجعية الدينية لم تمتلك جهازا تنفيذيا لمحاسبة المتجاوزين، إلا أن الأمة التزمت بإرشاداتها وأوامرها بعنوان تكاليف شرعية لا يجوز العمل خلافها.

فكان دور المرجعية في المشهد السياسي، واضح الحدود واضح التدخل والتوقيت كان للمرجعية العليا أدوار مختلفة منذ سقوط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣ وليومنا هذا، فقد أخذت المرجعية الرشيدة بزمام المبادرة بإصدارها الفتوى الدستورية المهمة التي أرست دعائم بناء الدولة العراقية الحديثة وفق النظام الجديد الذي يعتمد التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الرجوع الى صناديق الاقتراع، كما حث العراقيين على الاشتراك في الانتخابات لتقرير مصيرهم بأيديهم، وعلى احترام القانون والحفاظ على المال العام.

وتدخلت المرجعية العليا مرات عديدة لإيقاف التدهور الأمني، مستخدمة قوتها الحكيمة والرشيدة ، بتقديم الحلول السياسية الناجعة تارة، وبالتدخل المباشر تارة أخرى.

كما أجهضت كثيراً من التدخلات التي مثلتها جهات أجنبية حاولت وبشكل غير مباشر الالتفاف على المطالب المحقة للشعب العراقي في السيادة والاستقلال وأخمدت الفتنة الطائفية بالحكمة والصبر، ليس ذلك فحسب بل واجهت الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، وكان من أهمها الهجوم الهمجي الذي تعرض له العراق من قبل تنظيم داعش، فقد أصدرت فتوى الجهاد الكفائي، مما عكس تغيير موازين القوى وإحباط مؤامرة كبرى كانت تقضي العراق.

وواكبت المرجعية الرشيدة الانتفاضة الشعبية في تحقيق المطالب التي تنادي بالإصلاح ومحاربة الفساد المالي والإداري ودعمته بخطبها الأسبوعية من خطب الجمعة المباركة، وظلت المرجعية العليا ولا تزال تراقب العملية السياسية بدقة تامة فتتدخل متى ما استشعرت الخطر محققاً بالعراق ومصالح شعبه، ووجدت أن تدخلها يكون مجدياً في حل الأزمات المستشكلة أو التخفيف منها، في صيغ مختلفة معلنة وغير معلنة، باختلاف الظروف والحيثيات، ولكنها في كل الأحوال تكون شفافة وواضحة لذوي الشأن من مسؤولين وغيرهم، وليس من دأبها أن تتفاوت مواقفها المعلنة عما تتبناه في واقع الحال. فكانت آلية المتابعة السياسية للمرجعية الرشيدة عبر عدة آليات، منها المتابعة المباشرة وغير المباشرة عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع، أو ما ينشر في الصحافة والمواقع الالكترونية، ومنها ما يصدر من كتب وتقارير وتصريحات صادرة من قبل المسؤولين في الدولة بمستويات متفاوتة تبين وجهات نظرهم في مختلف شؤون البلد، أما إصدار المواقف الحاسمة من المرجعية الرشيدة فهو يبتني على دراسة دقيقة ومتأنية لكل حالة، وبعضها قد يستدعي الاستشارة من أهل الاختصاص.

الهوامش:

(١) ظ: خليل علي حيدر، العمامة الصولجان: المرجعية الدينية في العراق وإيران، ط٢، دار قرطاس للنشر، الكويت، ص١٧٨.

(٢) ظ: عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠-١٩٢٤م، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥م، ص٢١٦-٢١٧.

(٣) ظ: عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، طبعة منقحة، د.ت، ص ٧٦-٧٧، وظ: عماد هادي عبد، تفسير المراجع والعلماء عام ١٩٢٣م، بحث منشور في مؤتمر المرجعية ٢٠١٨م، مركز دراسات الكوفة، النجف ٢٠١٨م.

(٤) ظ: إسحاق نقاش، شيعة العراق، ط ١، انتشارات المكتبة الحيدرية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ص ٧٣.
(٥) ظ: حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية في العراق ١٩٥٨م-١٩٦٨م، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ٢٠١٠م، ص ٣٢..

(٦) ظ: عبد الرزاق محمد أسود، الموسوعة الفلسطينية، نشر وتوزيع الدار العربي للموسوعات، مجلد ٢٣، بيروت، د.ت، ص ٣٤٠.

(٧) ظ: غالب الناص، الحشد الشعبي؛ ظهوره في ضوء فلسفة التاريخ، إصدارات تجمع مؤسسة الرضوان، بغداد، ٢٠١٥م، ص ٢١٨.

(٨) ظ: محمد صادق الهاشمي، رؤية في الحشد الشعبي، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٥م، ص ٥٨..

(٩) ظ: أبو القاسم الخوئي: آية الله الحاج السيد أبو القاسم الخوئي بن علي أكبر الموسوي النجفي (١٨٩٩م-١٩٩٢م) ولد في خوي بإيران وجاء إلى العراق عام ١٩١٢م، تتلمذ على يد النائيني وشيخ الشريعة، أصبح أكبر المراجع التقليد بعد وفاة آية الله السيد. محسن الحكيم، اشتهر بمباحث (الكلام)، (الرجال) و(الفقه)، اصدر فتاواه المعروفة بتحريم تداول البضائع المنهوبة من الكويت عام ١٩٩٠م، للمزيد من التفاصيل انظر: محمد مهدي الموسوي، أحسن الوديعه في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة، مطبعة النجاح، بغداد، د.ت، ص ٤١٢.

(١٠) ظ: بهاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراق، ط ١، مطبعة عترة، ١٤٢٤هـ، ص ١٣٠-١٣١.

(١١) ظ: عباس جعفر محمد الإمامي، مصدر سابق، ص ٢٥٨، وينظر: ابراهيم العاني، النجف مركز الشيعة والمرجعية، بحث ضمن كتاب شيعة العراق، مركز الدراسات والبحوث، الكتاب الشهري التاسع، ٢٠٠٧م، ص ٣٩٠.

(١٢) ظ: عباس جعفر محمد الإمامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، بيت العلم للنابهين، بيروت، ٢٠١١م، ص ٢٤١.

(١٣) ظ: المصدر نفسه: ص ٢٤٢.

(١٤) قبس من حامد الخفاف، النصوص الصادر عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ١٤٢٧هـ، ص ١١٨.

- (١٥) المصدر السابق، ص ٢٢٩.
- (١٦) ظ: المصدر السابق، ص ٤٢٣.
- (١٧) ظ: الخفاف، مصدر سابق، ص ٢١٤..
- (١٨) ظ: عباس جعفر محمد الامامي، مصدر سابق، ص ٢٦٦.
- (١٩) مقتبس من حسين علي الفاضلي، الإمام السيستاني- امة في رجل، مجموعة مقالات للعدد من الكتاب، ط ١، وينظر: بول برير، مؤسسة البلاغ، بيروت، ١٤٢٩هـ، ص ١٢٩.
- (٢٠) بول برير: سياسي أمريكي، الحاكم المدني الأمريكي بعد احتلال القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣م حكم العراق من (٢٠٠٣-٢٠٠٤م)، انضم الى السلك الدبلوماسي الأمريكي عام ١٩٦٦م عمل مسؤولا سياسيا واقتصاديا في سفارة بلاده في أفغانستان وملاوي وما بين عامين ١٩٧٦-١٩٧٩م أصبح نائبا للسفير وقائما بأعمال السفير في السفارة الأمريكية في النرويج. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن لطفي الزيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط ٢، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣م، ص ١٢٣؛ وينظر: برير السفير بول، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، الكاتب العربي، بيروت، ٢٠٠٦م.
- (٢١) ظ: عباس جعفر محمد الامامي، مصدر سابق، ص ٢٦٧.
- (٢٢) حامد الخفاف، مصدر سابق، ص ٤٣٤.
- (٢٣) ظ: محمد مهدي شمس الدين، الاجتهاد والتقليد، ط ١١، المؤسسة الدولية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٨م، ص ١١٦..
- (٢٤) ظ: المصدر السابق
- (٢٥) ظ: غالب الناصر، ص ٢١٧.
- (٢٦) ظ: المصدر السابق.
- (٢٧) ظ: نيل فرجسون، الصنم، صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، ترجمة معين محمد، ط ١، امام، دار العبيكان، الرياض، ٢٠٠٩م، ص ٢١١-٢١٢؛ وينظر: محمد صادق الهاشمي ونضال حمادة، خفايا وأسرار داعش، ط ١، دار البيان، بيروت، ٢٠١٥م، ص ١٦٦-١٦٧.
- (٢٨) ظ: نخبة من الباحثين، آراء في المرجعية الشيعية، دار السلام، لندن، ١٤٢٩هـ.
- (٢٩) ظ: ناصر الغالب، مصدر سابق، ص ٢٢١.
- (٣٠) ظ: المصدر السابق.
- المصادر والمراجع:
- ١- إسحاق نقاش، شيعة العراق، ط ١، انتشارات المكتبة الحيدرية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- ٢- حسن لطفي الزيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط ٢، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣م.
- ٣- حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية في العراق ١٩٥٨م-١٩٦٨م، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ٢٠١٠م.
- ٤- خليل علي حيدر، العمامة الصولجان: المرجعية الدينية في العراق وإيران، ط ٢، دار قرطاس للنشر، الكويت.
- ٥- غالب الناص، الحشد الشعبي؛ ظهوره في ضوء فلسفة التاريخ، اصدارات تجمع مؤسسة الرضوان، بغداد، ٢٠١٥م.
- ٦- عباس جعفر محمد الإمامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، بيت العلم للنابهين، بيروت، ٢٠١١م.
- ٧- عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠-١٩٢٤م، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥م.
- ٨- عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، طبعة منقحة، د.ت.
- ٩- قبس من حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ١٤٢٧هـ.
- ١٠- محمد صادق الهاشمي، رؤية في الحشد الشعبي، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٥م.
- ١١- محمد مهدي الموسوي، أحسن الوديعه في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة، مطبعة النجاح، بغداد، د.ت.
- ١٢- محمد مهدي شمس الدين، الاجتهاد والتقليد، ط ١١، المؤسسة الدولية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٨م.
- ١٣- مقتبس من حسين علي الفاضلي، الامام السيستاني- امة في رجل، مجموعة مقالات للعدد من الكتاب، ط ١.
- ١٤- نخبة من الباحثين، آراء في المرجعية الشيعية، دار السلام، لندن، ١٤٢٩هـ.

- ١٥- نيل فرجسون ، الصنم ، صعود وسقوط الإمبراطورية الأمريكية، ترجمة معين محمد، ط١، امام، دار العبيكان ، الرياض، ٢٠٠٩م
- ١٦- هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراق، ط١، مطبعة عترة، ١٤٢٤هـ.
- ١٧- ابراهيم العاني، النجف مركز الشيعة والمرجعية، بحث ضمن كتاب شيعة العراق، مركز الدراسات والبحوث، الكتاب الشهري التاسع، ٢٠٠٧م.
- ١٨- عبد الرزاق محمد أسود، الموسوعة الفلسطينية، نشر وتوزيع الدار العربي للموسوعات، مجلد ٢٣، بيروت، د.ت.
- ١٩- برير السفير بول، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، الكاتب العربي، بيروت، ٢٠٠٦م.
- بول برير، مؤسسة البلاغ، بيروت، ١٤٢٩هـ.
- ٢٠- عماد هادي عبد، تفسير المراجع والعلماء عام ١٩٢٣م، بحث منشور في مؤتمر المرجعية ٢٠١٨م، مركز دراسات الكوفة ، النجف ٢٠١٨م.
- ٢١- محمد صادق الهاشمي ونضال حمادة، خفايا وأسرار داعش، ط١، دار البيان، بيروت، ٢٠١٥م.